ملاحة

مرة أخرى.. يامتولى!

□ عوني عز الدين

تحت عنوان : « يا .. متولى ! » كتبت الأسبوع الماضى مقالا المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى بأن يطبق شعار الرجل المناسب فى المكان المناسب .. وقلت إن هذا الشعار الرائع هو المنطوق السياسى للمثل الشعبى القائل : « اعط العيش لخبازه » .. ومن منطلق هذا الشعار والمثل الشعبى طالبت الوزير بأن يسند ادارة الشركة المصرية للملاحة البحرية ، وهى شركة تجارية ، إلى ربان من ربابنة البحرية التجارية .. وكان هذا فى تصورى المخرج الوحيد للشركة من دوامة الخسائر والاخراقات إلى دنيا النور لتكون خير وجه لمصرنا الحبيبة فى كل الدنيا ..

وبعد طبع المقال ، وقبل أن تصل المجلة الى يد الوزير والقارىء فى كل مكان . صدر قرار جمهورى بترقية المهندس صلاح رضا مفوض الشركة المصرية ورئيس مجلس إدارتها السابق والأسبق ، إلى درجة وكيل أول لوزارة النقل البحرى .. وتعيين اللواء جلال فهمى رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للملاحة البحرية ..

وقد تصور عشرات من القراء الأعزاء ان القرار الذى صدر جاء تلبية لمقالنا « يا .. متولى ! » .. وهذا غير صحيح لسببين :

الأول : أن القرار صدر قبل أن ينشر المقال ويصل إلى يد القراء ومن بينهم الوزير ..

والثانى : أن اللواء جلال فهمى الذى عين رئيسا لمجلس إدارة الشركة خبر الربان الكبير جلال فهمى الأب الروحى لجميع العاملين بالشركة المصرية للملاحة البحرية ..

وأنا أعرف الربان الكبير جلال فهمى .. وأعرف حبه وغيرته على كل قطعة خشب تجرى فى البحر وهى ترفع علم مصر .. وكل ما أعرفه عن اللواء جلال فهمى رئيس الشركة الجديد ، أنه كان يتولى مسئولية هيئة ميناء الإسكندرية ..

والذى أعرفه أيضا أن اللواء جلال فهمى كان ناجحا فى عمله فى هيئة الميناء .. فهل ينجح فى انتشال الشركة المصرية من هاوية الاخراقات التى انحدرت إليها ؟ ! إذا نجح فنحمده الله ..

وتنفيذا لمبدأ الاعتراف بالأمر الواقع ، نفتح صفحة جديدة مع الشركة المصرية للملاحة البحرية .. ونسجل على سطرها الأول اسم اللواء جلال فهمى .. ونحن نطالبه ونذكره بأنه مطالب بإزالة كل مخلفات سابقه ، وأولاها إطلاقا رفع الظلم الصارخ الذى تعرض له الشرفاء فى الشركة تنفيذا لتوصيات لجنة تقصى الحقائق المشكلة من اعضاء مجلس الشعب .. نطالب برفع الظلم لأسباب كثيرة ليس أولها أو آخرها أن العدل والعادل من صفات الله واسمائه الحسنى .. ولله الدوام !

ونفس هذا الكلام نقوله للواء بحرى فاروق عاصم رئيس الشركة المصرية للملاحة البحرية . الذى عين خلفا للواء جلال فهمى بعد ٧٢ ساعة فقط من توليه مهام منصبه .. وقد عاد اللواء جلال فهمى إلى منصبه الأصلى كرئيس هيئة ميناء الاسكندرية .

اللواء جلال فهمى

حريق

أخذ الشر وراح !

□ سمير مسعود

الأهم أنه انتقل إلى مكان الحريق السادة اللواءات والعمداء والنقباء .. والسادة المحامون العامون ورؤساء ووكلاء ومعاوني النيابة .. واستمرت المعاينة حتى فجر اليوم التالى . وكانت القيادات الأمنية والقضائية على اتصال مستمر . وتتابع التحقيق خطوة بخطوة .. وتولى فلان ابن فلان رئيس شعبة فحص آثار الحرائق عمله على الفور لتحديد مكان بداية الحريق وسيحدد المكان على وجه القطع واليقين بعد رفع الأنقاض والأخشاب لأن هناك احتمالات أن يكون الحريق قد بدأ بتخزين الخردوات أو منطقة البوفيه .

وإن كان السادة أعضاء النعمل الجنائى استبعدوا كلية أن يكون سبب الحريق مصدرا بطيئا كعقب سيجارة أو ماس كهربائى . المهم هو ماستقوله قارئة الفنجان .

نفس الحدوتة التى حصلت فى محلات جانتيو منذ عامين .. والنهست النيران بضائع بلغت عشرة ملايين جنيه تقريبا – كل شىء تقريبا حدث منذ أيام فى فرع شركة بيع المصنوعات ، ولكن فى شهر شعبان بنفس الظروف والملابسات وقع الحريقان وتمت إغلاق المحلات وعقب انصراف الموظفين .. وإن كان حريق جانتيو النهم كل محتويات المحل وانتهى التحقيق فيه بعد انتقال السادة وسماع أقوال الشهود وتقارير المعامل الجنائية إلى أنه قضاء وقدر .

وجاء فى التقرير النهائى قبل إغلاق ملفات القضية أنه مقدر ومكتوب .. أما حريق شركة بيع المصنوعات فشكر الله أنه أتى النهم فقط العمر الثالث وهذا يرجع لحسن سير العمل وكفاءة مدير الفرع . والخسارة لاتتجاوز مليون جنيه .. بسيطة . أحدث

الشر وراحت وتفرج ترقية المدير مع علاوة استثنائية !

ومن المضحكات المبكيات أن صحفنا تقول إنه تبين من التحقيقات أن رئيس الفرع قال : إن القسم المحترق توجد به مخالفات مالية (جسيمة) – عظيم جدا – ثم استطرد قائلا إنه أجرى فيها (تحقيق إدارى) بالقطع لأن التحقيق الجنائى متخصص فى المخالفات – المالية البسيطة ! !

إنه وجد فى القسم المحترق موظف اسمه موسى خليل جاد أوقفه عن العمل منذ أيام أى قبل الحريق مباشرة : لأنه حاول خطف مستندات من لجنة الجرد فى (أبريل الماضى) ومنذ هذا التاريخ لماذا لم يوقف عن العمل ياسادة ياكرام ؟ ويقول : أنا رفعت شقيق خطه الذى اشترك معه فى عملية الخطف فقد اكتفى بنقله إلى فرع الحازندار .

وإن الدفاتر والمستندات الخاصة بالطابق المحترق قد اختفت فى أواخر عام ٧٩ وأجرى تحقيق فى ذلك على الفور ..

وفى ديسمبر الماضى أجرى الجرد السنوى وظهر عجز قدره ٣٠٠٠ جنيه تقريبا وقد أجرى الجرد من واقع كشوف العجز والزيادة من واقع دفترين فقط من دفاتر العشر .. وعقب اختفاء المستندات والدفاتر وكانوا أربعة موظفين مسئولين متضامنين عن هذه العجوزات لأن الطابق الثالث فى عهدتهم .. كما أن مدير الفرع السابق كان قد قدم استقالته من الفرع فى أواخر ابريل الماضى نتيجة للتحقيقات التى تجرى بشأن العجز .. وقبلت الاستقالة وبالطبع انتهت المشكلة !

وفى ١٥ ابريل الماضى شكلت لجنة أخرى لكنها واللعنى (لجنة عليا) لجرد العام الطابق المحترق للاطمئنان على (سلامة البضائع الموجودة والمسروقة .. ! !) وانتهت من أعمالها فى مايو الماضى إلا أن النتائج لم تستخرج بعد .

أسائل .. سيدائى .. سادتى .. القسم بالله العظيم أن هذا ماكتبه صحفنا اليومية الغراء بالنص والكمال .. هذه أقوال وزق مصطفى مدير فرع بيع المصنوعات أمام رجال النيابة ! ! هل ماقاله يعقل ؟ ! ألا يوجد إشراف على هذه النكايا من الإدارات العليا ؟ ! !

لا أعتقـــد !